الأمم المتحدة S/2016/87*

مجلس الأمن

Distr.: General
28 January 2016
Arabic
Original: English

التقرير التاسع المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧، وهو يغطي التطورات المستجدة فيما يتعلق بمسائل المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية، منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (S/2015/826).

٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت العلاقات الثنائية بين العراق والكويت قوية. وقد تبدى حُسن النوايا بين البلدين عندما أيدت الكويتُ مرة أخرى الطلب الذي قدمه العراق إلى مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات ملتمساً موافقته على أن يؤجل العراق لمدة عام آخر تنفيذ التزامه بإيداع نسبة ٥ في المائة من عائدات النفط في صندوق التعويضات عملا بالفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، قام مجلس الإدارة رسميا في قراره ٢٧٣ (٢٠١٥)، بتأجيل سداد المبلغ المتبقي من التعويضات المستحقة لحكومة الكويت، وقدره ٤,٦ بلايين دولار، حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٣ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، في اجتماع عقد مع الرئيس العراقي، فؤاد معصوم، على هامش مؤتمر القمة الرابع بين البلدان العربية وبلدان أمريكا الجنوبية الذي عقد في الرياض، المملكة العربية السعودية، أعرب رئيس مجلس وزراء الكويت، الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، عن استعداد بلده لتقديم كل أشكال الدعم إلى العراق، ولا سيما في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية). وركزت أيضا المناقشات الواسعة النطاق التي عقدت بين البلدين على الحاجة إلى التعاون البيئي، فضلا عن إقامة تعاون

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦.

الرجاء إعادة استعمال الورق

استراتيجي رباعي على الصعيد الإقليمي بين إيران (جمهورية - الإسلامية) والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية في مجال التصدي للتصحر وتدهور البيئة. وعلى الصعيد الإنساني، واصلت جمعية الهلال الأحمر الكويتية الحملة التي نظمتها لإيصال المعونات إلى المشردين العراقيين، فقدمت مساهمة بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الكويت إلى العراق في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت أيضا قنصلية الكويت في إربيل بتقديم الأغذية وغيرها من المواد الأساسية للمشردين من الأسر المسيحية من نينوى.

٤ - وفي ٢١ و ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، عقدت في الكويت الدورة الخامسة للجنة الوزارية المشتركة بين الكويت والعراق، بهدف تعزيز التعاون بين البلدين. وخلال الاجتماع، وقّع البلدان أربعة اتفاقات شملت التفتيش والمراقبة والشباب والرياضة وإقامة وصلة للاتصالات باستخدام الألياف البصرية. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، وفي اجتماع مع نائب أمير الكويت وولي العهد، الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، ورئيس مجلس الوزراء، الشيخ جابر المبارك الصباح، والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، شدد وزير خارجية العراق، إبراهيم الجعفري، على ضرورة انضمام البلدين إلى الجهود الرامية إلى التصدي لظاهرة الإرهاب. كذلك رحب الطرفان بالتقدم الملحوظ الذي تحقق في تعزيز العلاقات الثنائية على مدى السنوات الماضية، وسلطا الضوء على الحاجة إلى مواصلة تقوية تلك الروابط.

٥ - وفي ٧ كانون الثاني/يناير، وخلال الاجتماع المعقود في الكويت بين السيد الجعفري والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، الشيخ صباح الخالد الصباح، التزم الجانبان بمواصلة التعاون والتنسيق بينهما. وفي ١٠ و ١١ كانون الثاني/يناير، قام رئيس مجلس النواب العراقي، سالم الجبوري، بزيارة الكويت في إطار التحضير لمؤتمر اتحاد البرلمانات للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المقرر عقده في ٢٠ كانون الثاني/يناير في بغداد. وكان الهدف الرئيسي من الزيارة التي قام بها هو تعزيز العلاقات بين البرلمانين العراقي والكويتي. والتقى رئيس مجلس النواب، الجبوري، خلال زيارته بأمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، ورئيس مجلس الوزراء، الشيخ جابر المبارك الصباح، والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، الشيخ صباح الخالد الصباح، ورئيس مجلس الأمة الكويتي، مرزوق الغانم. وأثنى الجبوري على الكويت لما تقدمه من مساعدة إنسانية إلى العراق، مشيرا إلى الصعوبات التي يواجهها العراق في تمويل الأنشطة الإنسانية، وإلى حجم

الاحتياجات الإنسانية. وتناولت المناقشات أيضا مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، فضلا عن الحاجة إلى إبداء موقف موحد بشأن العديد من القضايا الإقليمية.

ثانيا - الأنشطة المضطلع بها مؤخرا فيما يتعلق بإعادة وعودة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة إلى أوطانهم أو إعادة رفاتهم

٦ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر، أبلغ الأعضاء في الآلية الثلاثية الأطراف، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بصفتها مراقب، بأن حكومة الكويت واللجنة الدولية للصليب الأحمر ستواصلان العمل معا للوصول إلى الشهود المحتملين لتشجيعهم على التقدم وتوفير جميع المعلومات المتاحة بشأن هذه المسألة الهامة. وشجع الأعضاء حكومة العراق على الانضمام إليهم فيما يبذل من جهود. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، عقدت حكومة العراق اجتماعا مع أحد الشهود لمناقشة المعلومات المتاحة.

٧ - وعقد نائب ممثلي الخاص للشؤون السياسية، في سياق اضطلاعه بالمسؤوليات المنوطة به بموجب القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣)، اجتماعا في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، في بغداد، مع وكيل وزارة خارجية العراق للشؤون القانونية والشؤون المتعددة الأطراف، عمر البرزنجي. وأكد نائب ممثلي الخاص مجددا على ضرورة أن يفي العراق بالتزاماته الدولية المتعلقة بقرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)، ولا سيما من خلال ضمان أن تظل الحكومة محتفظة بجميع المعلومات والخبرات التقنية الخاصة بوزارة حقوق الإنسان التي تم حلها، ضمانا لاستمرار العملية. وأكد له وكيل الوزارة البرزنجي أن الحكومة ملتزمة التزاما كاملا بهذا الملف، وستبذل قصاراها للمضي بالعملية إلى الأمام. والتقى نائب ممثلي الخاص أيضا برئيسة وفد لجنة الصليب الأحمر الدولية في بغداد، كاتارينا ريتز، في ١٣ كانون الثاني/يناير، لمناقشة الاستراتيجيات الرامية إلى إحراز تقدم فيما يتعلق بملف المفقودين.

٨ - وكانت وزارة حقوق الإنسان العراقية، التي كانت تتولى ملف المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، قد تم حلها في آب/أغسطس ٢٠١٥. وأبلغت حكومة جمهورية العراق الأمم المتحدة مؤخرا بأن إدارة حقوق الإنسان التابعة لوزارة الدفاع العراقية سوف تتولى رسميا مسؤولية الجوانب التقنية لملف المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة. أما الوفد العراقي لدى الآلية الثلاثية فسوف يرأسه نائب وزير الخارجية العراقي، في حين سيرأس اللجنة العراقية المشتركة بين الوزارات المعنية بالرعايا الكويتيين المفقودين المدير العام لإدارة حقوق الإنسان بوزارة الدفاع. واستمرت المناقشات بشأن خطة الأنشطة للأشهر القليلة المقبلة في الميدان. وفي ١١ كانون الثاني/يناير، قام وكيل الوزارة البرزنجي بعقد

اجتماع للجنة الوزارية المكلفة بملف المفقودين الكويتيين لمناقشة خطة الأنشطة، بما في ذلك استئناف العمل الميداني.

ثالثا - الأنشطة المضطلع بها مؤخراً فيما يتعلق بإعادة الممتلكات الكويتية

٩ - لم يُسجّل في الفترة المشمولة بالتقرير أي تقدم كبير فيما يتعلق بإعادة الممتلكات الكويتية. وقد شدد نائب ممثلي الخاص في اجتماعه مع وكيل الوزارة البرزنجي على ضرورة مواصلة بذل الجهود في هذا المجال.

رابعا - ملاحظات

١٠ - أود أن أشيد بروح التعاون والتضامن التي تسود في العلاقات الثنائية بين العراق والكويت. كذلك أود أن أرحب باستعداد حكومة الكويت لتقديم الدعم إلى جارتها في الظروف الأمنية البالغة الصعوبة التي تمر بها. وأرحب كذلك بقرار مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات أن تؤجل سداد حكومة العراق للتعويضات المستحقة للكويت لمدة سنة إضافية. فهذا من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تخفيف العبء المالي الملقى على عاتق العراق. وأحث البلدين على الاستفادة من هذا المناخ الموات كي يعملا بشكل وثيق من خلال الآلية الثلاثية على ملف المفقودين من رعايا الكويت ورعايا البلدان الثالثة، وكذلك من خلال اللجنة المشتركة المعنية بالممتلكات على ملف الممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية، كي يتسنى في نهاية المطاف التوصل إلى نتائج ملموسة في هذه القضية الإنسانية.

١١ - وأعترف بصعوبة التحديات الأمنية والمالية والسياسية التي تواجهها حكومة العراق، وبضرورة تغيير محور التركيز بحيث تتجه الأولوية نحو تلبية الاحتياجات الناشئة لشعب العراق. وأشير إلى القرار الذي اتخذته حكومة العراق بإسناد الجوانب الفنية من ملف المفقودين من رعايا الكويت ورعايا البلدان الثالثة إلى إدارة حقوق الإنسان التابعة لوزارة الدفاع. والآن، وبعد أن تم إسناد الملف رسميا إلى كيان حكومي آخر، أشجع حكومة العراق على الإسراع بتنفيذ القرارات التي من شأنها أن تمكن من مواصلة العمل الذي كانت تضطلع به وزارة حقوق الإنسان السابقة. كذلك أحث حكومة العراق على عرض خطة عملها لعام ٢٠١٦، بما في ذلك البعثات الميدانية وبعثات التنقيب، وعلى تخصيص الميزانية اللازمة للقيام بتلك الأنشطة. وألاحظ مع الأسف أنه لم يتم العثور على رفات أي من رعايا الكويت منذ عام ٢٠٠٤، وأن بعض أسر المفقودين ما زالت تنتظر منذ خمسة وعشرين عاما

لمعرفة مصير أحبائها. وأود أن أشدد كذلك على أن الصعوبات التقنية والعملية التي تكتنف مسألة العثور على رفات الموتى لا سبيل إلا أن تزداد مع مرور الوقت.

١٢ - وأود أن أثني على أعضاء الآلية الثلاثية لما أبدوه من عزم في ظل الرئاسة المقتدرة للجنة الصليب الأحمر الدولية. وأحث حكومة العراق على مواصلة الاستفادة من الآلية، التي كانت لها أهمية حيوية في فتح الباب أمام المناقشات الشاملة والأفكار الجديدة والمبتكرة المتعلقة بكيفية المضي قدما بهذا الملف. وأتطلع إلى البدء في إجراء استعراض علمي متعمق لكافة المعلومات والجهود التي بذلت في الماضي، حسب ما أقرته اللجنة الثلاثية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر في جنيف، وذلك بهدف تركيز أنشطة البحث الرامية إلى العثور على الرفات والنهوض بإدارة تلك الأنشطة، وتوضيح حالات الأشخاص المفقودين. وأرحب كذلك بالتنسيق الوثيق بين لجنة الصليب الأحمر الدولية وحكومتي العراق والكويت فيما يتعلق بالتواصل مع الشهود المحتملين. وإنني أشجع الطرفين، وخاصة حكومة العراق، على مواصلة بذل كل الجهود اللازمة فيما يتعلق بالاتصال بالشهود ومتابعتهم من أجل الحصول على معلومات عن مواقع الدفن المحتملة، مع معالجة هذه المسألة بسرية وتوفير الضمانات القانونية من أجل تشجيع الشهود على الإدلاء بشهاداتهم. ويظل الأمل يحدوني في أن يتسنى من خلال هذا النهج المتعدد الجوانب إعادة تنشيط هذا الملف وتحقيق نتائج ملموسة بشأنه.

١٣ - وألاحظ مع الأسف أنه لم يتحقق أي تقدم ملموس خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بالممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية. وأحث الحكومتين على العمل معا بشكل أوثق وعلى عقد اجتماع للجنة المشتركة المعنية بالممتلكات التي كان آخر اجتماع لها في حزيران/يونيه ٢٠١٤، وعلى مواصلة هذه الاجتماعات بمعدل مرة كل ستة أشهر. وأحث كذلك حكومة العراق على استكشاف سبل جديدة لتحقيق التقدم.

١٤ - وأود أن أشدد على تفاني بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وممثلي الخاص ونائب الممثل الخاص للشؤون السياسية في تعزيز ودعم الجهود التي تبذلها حكومة العراق بهدف إعادة أو عودة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة إلى أوطانهم أو إعادة رفاتهم، إلى جانب إعادة الممتلكات الكويتية، بما فيها محفوظاتها الوطنية، وتيسير تلك الجهود. والبعثة على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة والقيام بدور فعال في هذا المسعى الإنساني.